www.daralthaqafa.com

ضمان الحقوق بالأموال المنقولة

دراسة مقارنة

الدكتور
عدنان عبد الجليل الدقاق
دكتوراه في القانون المدني

دار الثقافة
للنشر والتوزيع
عمّان - الأردن

www.daralthaqafa.com

ضمان الحقوق بالأموال المنقولة

دراسة مقارنة

www.daralthaqafa.com

346, 047

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية: (2025/6/3244)

المؤلف: عدنان عبد الجليل الدقاق

الكتاب: ضمان الحقوق بالأموال المنقولة

الواصفات: الأموال المنقولة - الضمان(قانون) - الدائنون والمدينون - حقوق الملكية

القانون المدني - القانون المقارن

لا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أو الناشر

ISBN: 978-9923-15-345-1

الطبعة الأولى 2026م - 1447هـ

جميع الحقوق محفوظة Copyright © All rights reserved

رتبت كافة التشريعات مسؤولية جزائية على انتهاك حقوق المؤلف وحقوق الناشر وحقوق الملكية الفكرية سواء كان هذا الانتهاك بالاستنساخ أو التصوير أو التخزين أو الترجمة أو التسجيل الصوتي أو المرئي أو تحويل المصنف (الكتاب) إلى صيغة إلكترونية و/أو بأية طريقة أخرى دون الموافقة الخطية للمؤلف والناشر مالكي حقوق الملكية، وتعتبر جميع الأفعال المذكورة أعلاه من الجرائم، وتصل عقوبتها إلى الحبس، ولم تقف التشريعات عند ذلك، بل يترتب على هذه الجرائم مسؤولية مدنية، تتمثل بمطالبة المعتدي بالتعويض عن الضرر المادي والمعنوي.

وعليه نهيب بالجميع الالتزام واحترام قانون حق المؤلف وحقوق الملكية الفكرية تجنباً للمساءلة القانونية وتحت طائلة المسؤولية الجزائية والمدنية والإدارية

الناشر:

دار الثقافة للنشر والتوزيع

أسسها خالد محمود جابر حيف عام 1984 عمان - الأردن

Est. Khaled M. Jaber Haif 1984 Amman - Jordan

المركز الرئيسي

عمان - وسط البلد - قرب الجامع الحسيني - سوق البتراء - عمارة الحجيري - رقم 3 د

هاتف: 4646361 6 (962 +) - فاكس: 4610291 6 (962 +) ص. ب 1532 عمان 11118 الأردن

فرع الجامعة

عمان - شارع الملكة رانيا العبد الله - مقابل بوابة العلوم - مجمع عربيات التجاري - رقم 261

الطابق الأول - هاتف: 5341929 6 (962 +) - ص. ب 20412 عمان 11118 الأردن

Dar Al-Thaqafa For Publishing & Distributing

Website: www.daralthaqafa.com e-mail: info@daralthaqafa.com

الثقافة للتصميم والإخراج

www.daralthaqafa.com

ضمان الحقوق بالأموال المنقولة

دراسة مقارنة

الدكتور
عدنان عبد الجليل الدقاق
دكتوراه في القانون المدني

دار الثقافة
للنشر والتوزيع
1447هـ-2026 م

www.daralthaqafa.com

الإهداء

إلى من حكى بياض شيب رأسه حكاية عناءٍ من أجلي، إلى من كنت أفتخر وأنا أسير خلفه بخطواتي، إلى من حطم فرحتي بالدكتوراه برحيله إلى من فارقني جسداً ولا زال معي روحاً وذكرى من أتمناه يعود ولو للحظة لأرى فرحة محياه بحصولي على درجة الدكتوراه حيث كان يدعو لي بالتميز فيها . . . إلى روح قدوتي ومصدر فخري الدائم بما كان عليه من سمعة طيبة وورثتها منه . . .

أبي رحمه الله وغفر له ولجميع أموات المسلمين.

إلى ملاكي في الحياة . . . إلى معنى الحب ومعنى الحنان والتفاني بسمة الحياة وسر الوجود . . .

إلى من كان دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي . . . نبع الحنان

أمي الحبيبة أطال الله عمرها ومتعها بوافر الصحة والعافية.

إلى من حفتني وإياهم ذكريات الطفولة . . . ومن أشدد بهم عضدي . . . إخواني الأعزّاء .

إلى رفيقة الدّرب وشريكة الحياة وأنيسة الرّوح . . . التي ساندتني وتحمّلت غربتي . . زوجتي العزيزة.

إلى زينة الحياة بهجة الروح إشراقة المستقبل . . . أولادي.

إلى ذلك المكان الذي شهد أول خطواتي . . . وطني الحبيب الأردن.

إلى من احتضنتني طوال فترة غربتي، التي ستبقى الحضن الدافئ والحضن الحامي لأمة العرب، إلى كنانة الله في أرضه . . . مصر العروبة أرض العزة والنجاء .

إلى كل من دعمني وأرشدني وسَاعَدَنِي وَحَثَّنِي عَلَى إِكْمَالِ مَسِيرَتِي الدِّرَاسِيَّةِ وَإِلَى جَمِيعِ أَصْدِقَائِي وَزُمَلَائِي فِي العَمَلِ وَالدِّرَاسَةِ.

المؤلف

www.daralthaqafa.com

الشكر والتقدير

الحمد لله حمداً طيباً مباركاً فيه كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه على ما أسبغ علي من فضائل ونعم وعلى تيسيره وتوفيقه لي لإتمام هذا العمل.

كما أشكر كلّ من ساعدني من قريبٍ أو بعيدٍ لإتمام هذا العمل ولو بكلمةٍ طيّبةٍ.

وانطلاقاً من العرفان لأصحاب الفضل بفضلهم وبوجوب إعطاء كل ذي حقٍ حقه من الشكر والثناء والتقدير وعملاً بقول رسول الهدى سيدنا محمد صل الله عليه وسلم: "من لم يشكر الناس لم يشكر رب الناس" ووفاءً لذكرى المشرف الأول على الرسالة الإنسان النبيل والعالم الجليل صاحب الأيدي الكريمة والعطاء الذي انقطع وجوده وبقي أثره المرحوم الأستاذ الدكتور ـ محسن عبد الحميد البيه أستاذ القانون المدني بكلية الحقوق ـ جامعة المنصورة رحمه الله وأسكنه الفردوس الأعلى على ما أولاه من رعاية واهتمام، حيث لم يبخل علي بعلمه ووقته والذي كان لتوجيهاته الأثر الطيب العظيم في إثراء هذا العمل.

وأتوجّه بخالص الشّكر والامتنان للأستاذ الدكتور الفاضل ـ حسام محمود حسن أستاذ مساعد ورئيس قسم القانون المدني؛ والدكتور ـ سمير سعد رشاد مدرس القانون المدني لتفضل سيادتهم وتكرمهم بقبول الاستمرار بالإشراف على هذا الكتاب، وعلى جميع التّوجيهات المقدّمة من طرفهم طيلة فترة البحث... فكانوا نعم المشرفين.

كما أتقدّم بجزيل الشّكر والتّقدير والعرفان إلى الأستاذ الدكتور ـ ثروت عبد الحميد عبد الحليم أستاذ القانون المدني، والّذي يشار إليه بالبنان لقبوله أن يكون رئيساً للجنة المناقشة والحكم، وهذا فخر عظيمٌ لي أن أستفيد من نصحه وإرشاده وملاحظاته القيمة، فجزاه الله عنّي وعن طلاب العلم خير الجزاء ووفقه الله وأدام عليه الصّحة والعافية.

كما أتقدّم بالشّكر والتّقدير والعرفان إلى الدكتور المستشار ـ علي عبد الرزاق ويح مستشار بمحكمة استئناف قنا، لقبوله الاشْتراك في مناقشة رسالتي والحكم عليها وهذا فخر عظيم لي أن أستفيد من نصحه وإرشاده وملاحظاته القيمة، فجزاه الله عني وعن طلاب العلم خير الجزاء ووفقه الله وأدام عليه الصّحة والعافية.

كما أتقدّم بالشّكر إلى مصر الكنانة قيادةً وحكومةً وشعبًا، وإلى جامعتي الحبيبة جامعة المنصورة منارة العلم والعلماء شرفت أن أكون أحد طلابها وأنهل من علم علمائها الأجلاء.

www.daralthaqafa.com

الفهرس

المقدمة 13

الفصل التمهيدي: ماهيُة الأموِال المنقولِة وغيِر المنقولة 17
المبحث الأول: تعريُف الأموِال المنقولِة وطبيِعتها القانونية 18
المطلب الأول: مفهوم الأموال المنقولة 18
الفرع الأول: المقصود بالأموال المنقولة 19
الفرع الثاني: أنواع الأموال المنقولة 21
المطلب الثاني: خصائص الأموال المنقولة 23
المبحث الثاني: تعريفُ الأموِال غير المنقولة وطبيعتها القانونية 27
المطلب الأول: مفهوم الأموال غير المنقولة 27
الفرع الأول: المقصود بالأموال غير المنقولة 28
الفرع الثاني: تقسيمات الأموال غير المنقولة 31
المطلب الثاني: خصائص الأموال غير المنقولة 40

الباب الأول

الإطاِر القانونُي لضمان الحقوِق باِلأموِال المنقولِة

الفصلَ الأولَ: الطبيعُة القانونيُة لضماِن الحقُوِق باِلأموالِ المنقولِة 51
المبحث الأول: التطور التاريخي لضمان الحقوق بالأموال المنقولة 53
المطلب الأول: الأصول التاريخية لضمان الحقوق بالأموال المنقولة 53
الفرع الأول: تطور فكرة ضمان الحقوق في القوانين القديمة 54
الفرع الثاني: تطور فكرة ضمان الحقوق في القوانين الحديثة 61
المطلب الثاني: المفاهيم الأساسية في ضمان الحقوق بالأموال المنقولة 70
الفرع الأول: المصطلحات الواردة في قانون ضمان الحقوق الأردني والقانون المقارن 70

www.daralthaqafa.com

الفرع الثاني: ماهية عقد ضمان الحقوق..... 75
الفرع الثالث: المبادئ العامة لضمان الحقوق بالأموال المنقولة..... 84
المبحث الثاني: التكييف القانوني لضمان الحقوق بالأموال المنقولة..... 97
المطلب الأول: الاتجاهات الفقهية في تحديد الطبيعة القانونية للضمان الوارد على المنقول..... 97
المطلب الثاني: التمييز بين ضمان الحقوق والتصرفات القانونية المشابهة..... 104
الفرع الأول: ضمان الحقوق بالأموال المنقولة والتأمينات الشخصية..... 105
الفرع الثاني: ضمان الحقوق بالأموال المنقولة والتأمينات العينية..... 108
الفصل الثاني: الضوابُط القانونيُة لسجلِ ضمانِ الحقوِق في الأموالِ المنِقولة.. 115
المبحث الأول: ماهية سجل الضمانات المنقولة..... 117
المطلب الأول: مفهوم سجل الضمانات المنقولة وأهميته..... 117
الفرع الأول: تعريف سجل الضمانات المنقولة..... 118
الفرع الثاني: أهمية سجل الضمانات المنقولة..... 119
المطلب الثاني: الأسس القانونية لإنشاء السجل..... 121
الفرع الأول: التصرفات والمعاملات التي تقيد في سجل الضمانات المنقولة..... 122
الفرع الثاني: أهداف إنشاء سجل الضمانات المنقولة وأنواع السجلات..... 126
المطلب الثالث: معايير البحث داخل السجل والقيود الواردة به..... 133
الفرع الأول: كيفية إجراء البحث داخل سجل الضمانات المنقولة..... 134
الفرع الثاني: آليات حماية المعلومات في سجل الضمانات المنقولة..... 138
المبحث الثاني: قواعد شهر حقوق الضمان بالسجل..... 142
المطلب الأول: الأحكام القانونية لشهر حقوق الضمان..... 143
الفرع الأول: الوقت الذي يجوز فيه قيد إشعار التسجيل ونفاذه..... 143
الفرع الثاني: القواعد العامة والخاصة لإشهار حقوق الضمان بالسجل..... 149
المطلب الثاني: الآثار المترتبة على شهر حق الضمان وحجيته..... 165
الفرع الأول: الآثار المترتبة على شهر حق الضمان..... 166
الفرع الثاني: حجية البيانات المشهرة بالسجل في الإثبات..... 173

www.daralthaqafa.com

البابُ الثانُي

الآثُار القانونيُة لضمانِ الحقوقِ في الأمِوال المنقِولة وتنفيِذه

الفصل الأول: الآثارُ القانونيُة الناشئُة عنّ عقِد الضَمانِ 186
المبحث الأول: آثار عقد الضمان بين المتعاقدين 187
المطلب الأول: حقوق والتزامات الضامن (المدين) 187
الفرع الأول: حقوق الضامن في عقد الضمان 188
الفرع الثاني: التزامات الضامن في عقد الضمان 192
المطلب الثاني: حقوق والتزامات المضمون له (الدائن) 197
الفرع الأول: حقوق الدائن المرتهن 198
الفرع الثاني: التزامات الدائن المرتهن 202
المطلب الثالث: حقوق والتزامات مقدم الضمان 205
المبحث الثاني: آثار عقد الضمان في مواجهة الغير 208
المطلب الأول: حماية حق الغير في عقد الضمان 208
الفرع الأول: تحديد مفهوم الغير في عقد الضمان 209
الفرع الثاني: نفاذ الضمانات العينية المنقولة في مواجهة الغير 212
المطلب الثاني: إجراءات حماية الدائنين الواردة على المنقولات الضامنة 216
الفرع الأول: أحكام حماية الدائنين الواردة على المنقولات المادية الضامنة 217
الفرع الثاني: أحكام حماية الدائنين الواردة على منقولات ذات طبيعة خاصة 221
الفصل الثاني: الإطار القانوني لتنفيِذ حق الضمانِ وجزائه النِاشئ عن المخالفة 231
المبحث الأول: أحكام التنفيذ على محل ضمان الحقوق ووسائله 233
المطلب الأول: أحكام التنفيذ على محل ضمان الحقوق 233
الفرع الأول: مفهوم التنفيذ على المنقول الضامن 234
الفرع الثاني: حق المضمون له في التنفيذ على المنقول الضامن 243
المطلب الثاني: الوسائل القانونية للتنفيذ على محل ضمان الحقوق 251

www.daralthaqafa.com

الفرع الأول: التنفيذ العيني على محل ضمان الحقوق 251
الفرع الثاني: التنفيذ الطوعي في قانون ضمان الحقوق 258
المبحث الثاني: انقضاء ضمانات الحقوق بالأموال المنقولة وجزاؤه 266
المطلب الأول: انقضاء ضمانات الحقوق بالأموال المنقولة 266
الفرع الأول: انقضاء الضمان بصفه تبعية 267
الفرع الثاني: انقضاء الضمان بصفه أصلية 271
المطلب الثاني: جزاء مخالفة أحكام قوانين ضمانات الحقوق في الأموال المنقولة 274
الفرع الأول: جزاء مخالفة أحكام قانون ضمانات الحقوق في التشريع الأردني 275
الفرع الثاني: جزاء مخالفة أحكام ضمانات الحقوق في القانون المقارن 277

الخاتمة 285
المراجع 291

www.daralthaqafa.com

المقدمة

أولاً: مَوْضُوع الدِّرَاسَة

مما لا شك فيه أن المنظومة القانونية المعمول بها من قبل كانت تتميز بهيمنة الرهن الحيازي باعتباره الشريعة العامة للرهون، وإلى جانبه كانت هناك نصوصٌ أخرى تعالج بعض صور الرهن دون حيازة في المجال التجاري من خلال مدونة التجارة كرهن الأصل التجاري ورهن أدوات ومعدات التجهيز ورهن بعض المواد والمنتجات، وقد كانت المقتضيات المنظمة لها تثير أكثر من إشكال وأحياناً تؤدي إلى إفراغ الضمانة من قيمتها القانونية وتحولها إلى ضمانات وهمية مما كان ينتج عنه في الكثير من الأحيان عدم اقتناع المؤسسات المالية والبنكية التي كانت تفضل اللجوء إلى مطالبة المدين بضمانات أخرى إضافية قد تكون إما عقارية أو شخصية مع فرض مجموعة من الشروط التعسفية.

لذلك حرص قانونُ ضمانِ الحقوق بالأموال المنقولة الأردني رقم (20) لسنة 2018م[1] ـ والقانون المقارن ـ سواء قانون تنظيم الضمانات المنقولة المصري رقم 115 لسنة 2015م[2] أو القانون الاتحادي لضمان الحقوق في الأموال المنقولة الإماراتي رقم (4) لسنة 2020م[3]، على إعادة تنظيم الرهن الحيازي وتحسين وتجويد المقتضيات المنظمة له، ومن جهةٍ أخرى على توسيع مجال الرهن دون حيازة ليشمل كافة أنواع المنقولات دون حصره في المجال التجاري والمهني، وفي هذا الإطار جاءت القوانين بأنواعٍ جديدةٍ كرهن الديون ورهن الحسابات البنكية ورهن حسابات السندات، ومن جهةٍ أخرى، بإدماجه لأشكال جديدة من الرهون والعمليات التي في حكمها كشرط الاحتفاظ بالملكية والائتمان الإيجاري وحوالة الديون المهنية وشراء الفاتورة على سبيل الضمان في ضوء عقد الضمان.

---

(1) قانون ضمان الحقوق بالأموال المنقولة رقم (20) لسنة 2018، المنشور على الصفحة (2387) من عدد الجريدة الرسمية رقم (5513) بتاريخ 2018/5/2م.

(2) قانون تنظيم الضمانات المنقولة المصري رقم (115) لسنة 2015م، المنشور بالجريدة الرسمية ـ العدد "46" مكرر (أ) ـ السنة الثامنة والخمسون، 3 صفر سنة 1437هـ، الموافق 15 نوفمبر سنة 2015م.

(3) قانون اتحادي إماراتي رقم (4) لسنة 2020، في شأن ضمان الحقوق في الأموال المنقولة، المنشور بالجريدة الرسمية بالعدد (679)، ملحق (1)، السنة (50)، 8 شوال 1441 هـ/ 31 مايو 2020م.

www.daralthaqafa.com

حيث يكون الأصلُ المطبقُ في الضمان الذي يقع على العقارات من خلال انتقال حيازتها إلى المضمون له، وذلك حتى يضمن حقه وحتى لا يتصرف الضامن بالمال محل الضمان ولا يترتب عليه حقوق للغير، فضمان المنقول عبارة عن عقد يبرم بين الضامن والمضمون له يخصص بمقتضاه مال منقول محدد لتأمين التزام معين أو تمويل محدد.

ثانيًا: أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من النقاط الآتية:

1- تسعى الدراسةُ لإمكانية جعل المال المنقول محلاً للضمان على الحقوق، مع توفير القواعد القانونية السليمة التي تحمي حقوق جميع الأطراف في عقد الضمان.

2- محاولةُ تنظيمِ الحقوق الواردة على المال المنقول من خلال تطبيق السجل الخاص بضمان حقوق أطراف عقد الضمان، وذلك لأن كثيراً من المنقولات يصعب التخلي عن حيازتها لأهميتها بالنسبة لصاحبها وللفائدة التي تعود عليه جراء استخدامها.

3- الوصول إلى قواعد قانونية توسع من قاعدة الضمانات بالأموال المنقولة من خلال إدخال المنقولات بجميع أنواعها الحالية والمستقبلية ضمن نطاق عقد الضمان المبرم بين أطراف التعاقد.

4- إبراز دور القوانين الحديثة في تفعيل نشاط التأجير التمويلي وغيره من صور التمويل والإقراض ولاسيما للشركات الصغيرة والمتوسطة، من خلال استخدام الأصول المنقولة مثل الآلات والبضائع والمعادن والأشجار وغيرها التي يتم إشهارُها بالسجل كضمانة للحصول على التمويل.

5- وضعُ قواعدِ إشهار مختلف أنواع الضمانات المنقولة والعمليات التي تدخل في حكمها في السجل الوطني الإلكتروني للضمانات المنقولة، باستثناء الرهن الحيازي.

6- إلقاء نظرة على الوسائل القانونية للتنفيذ على محل ضمان الحقوق، سواء تنفيذاً عينًا طوعيًا أو إجباريًا.

www.daralthaqafa.com

ثالثًا: أهداف الدراسة

تسعى الدراسةُ إلى تحقيقِ الأهداف الآتية:

1- بيانُ وتحليل أهمَّ عناصر القوانين الخاصة بضمان الحقوق بالأموال المنقولة، وذلك من أجل الوصول إلى دراسة وافية، لفهم كيفية إبرام عقد الضمان، وتقديم فهمٍ مُقارن لما تشمله هذه القوانين، وما تتناوله من مواضيع أساسية.

2- توضيح الأدوات والحلول القانونية لحماية الدائن، التي تعَدَّ الهدف الرئيسَ للقوانين، التي يتم من خلالها إعطاء الثقة للبنوك وجهات التمويل الأخرى لتحقيق ضمان الحقوق بالأموال المنقولة.

3- استخلاص وتقييم المبادئ والأسس العامة للقوانين، بالنظر إلى السياق الأوسع للقانون المدني، وتوضيح ضوابط محاولة إنشاء ضمانة قانونية للحقوق في ظل القوانين المستحدثة.

4- إبراز الدور المهم لنظام سجل الحقوق على الأموال المنقولة الإلكتروني، وقواعد الأولوية، ومدى فاعلية السجل في إشهار الحقوق وحفظه.

5- تحليل فكرة رهن المنقول دون حيازة، والتي تمثل محور عقد الضمان، وذلك من أجل الوصول إلى الوسائل القانونية الصحيحة التي تحمي المستثمرين، وتساعد في تخفيض تكلفة الإقراض، وغير ذلك من الضمانات.

6- محاولة استخلاص الأحكام المستحدثة مع تناول إشكاليات الصياغة، وإيجاد حلول لها، واقتراح حلول لبعض الأحكام التي شابها النقص.

رابعًا: إشكالية الدراسة

تتمثل إشكالية الدراسة في مدى كفاية قوانين الضمانات المنقولة بتنظيم قانوني لضمان الحقوق بالأموال المنقولة للأشخاص، وعدم اعتبار بعض الأموال المنقولة ضامنة للحقوق، الأمر الذي يجعل المال المنقول محلاً لضمان الحقوق؟ وتتمثل إشكالية الدراسة في الإجابة على الأسئلة الآتية:

1- ما الفروق بين الأموال المنقولة والأموال غير المنقولة؟

2- ماهي الأموال المنقولة التي يشملها الضمان؟

3- ما مدى القدرة في التنفيذ على المنقولات في حالة الإخلال بالالتزامات المترتبة على الضامن أو المضمون له أو مقدم الضمان؟

www.daralthaqafa.com

4- ما أهمية وجود سجل للأموال المنقولة يساعد في ترتيب حق الأولوية؟
5- ما مدى قانونية استثناء بعض الأموال المنقولة لضمان الحقوق؟
6- ما هي آثار عقد الضمان فيما بين المتعاقدين (حقوق والتزامات الضامن والمضمون له)؟
7- كيفية التنفيذ على المنقول الضامن؟
8- كيفية انقضاء ضمانات الحقوق بالأموال المنقولة؟
9- ما الجزاء المترتب على مخالفة أحكام قوانين ضمانات الحقوق بالأموال المنقولة؟

خامساً: منهج الدراسة

في ضوء مشكلة الدراسة وتحقيقاً لأهدافه، اعتمدت الدراسُة على منهج وصفي باعتباره الأنسب لإعداد هذا البحث من أجل رصد أحكام القوانين الحديثة في مجال الضمانات المنقولة، والمنهجَ التحليليَ من خلالِ النصوصِ القانونيةِ المتعلقةِ بعقد الضمان، كذلك اللجوء إلى المنهج المقارن لتوضيح مدى الفروق بينَ التشريعَ الأردني والتشريع المصري والتشريع الإماراتي عن بعضهم البعض في نطاق ضمان الحقوق بالأموال المنقولة.

سادساً: خُطَّةَ الدّرَاسَة

تحقيقاً لأهدافَ الدرَاسة وتطبيقاً لأهميتها، قسمتَ الدراسة على النحو الآتي:

الفصل التمهيدي: ماهية الأموال المنقولة وغير المنقولة.
المبحث الأول: تعريف الأموال المنقولة وطبيعتها القانونية.
المبحث الثاني: تعريف الأموال غير المنقولة وطبيعتها القانونية.
الباب الأول: الإطار القانوني لضمان الحقوق بالأموال المنقولة.
الفصل الأول: الطبيعة القانونية لضمان الحقوق بالأموال المنقولة.
الفصل الثاني: الضوابط القانونية لسجل ضمان الحقوق في الأموال المنقولة.
الباب الثاني: الآثار القانونية لضمان الحقوق في الأموال المنقولة وتنفيذه.
الفصل الأول: الآثار القانونية الناشئة عن عقد الضمان.
الفصل الثاني: الإطار القانوني لتنفيذ حق الضمان وجزاؤه الناشئُ عن المخالفة.
الْخاتمَة.
نَتَائِجُ الدّرَاسَة.
تُوْصِيَات الدّرَاسَةِ.